

# "الثوري المصري" يطالب بمحاكمة السيسي وقادة العسكر كمجرمي حرب



السبت 22 أبريل 2017 11:04 م

طالبت رئيسة المجلس الثوري المصري، مها عزام، بتقديم أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية، ورئيس الانقلاب عبد الفتاح السيسي إلى المحاكمة الدولية بتهمة ارتكاب جرائم حرب

ودعت عزام، في تصريح صحفي، إلى محاكمة السيسي وقادته العسكريين بتهمة "ارتكاب جرائم حرب وتكوين مليشيات محلية مسلحة تقوم باغتيال وتصفية المدنيين العزل خارج إطار القانون، ثم تصويرهم والادعاء كذبا بأنهم أعضاء في تنظيمات مسلحة"، واصفة مقطع الفيديو الذي بثته قناة "مكملين"، مساء الخميس، بـ"الصادم" و"الكارثي".

واستشهدت عزام بالتقريرين الصادرين عن منطمتي "هيومن رايتس ووتش"، و"العفو الدولية"، السبت، لافتة إلى أنهما من أهم منظمات حقوق الإنسان في العالم، وأنهما أكدتا "صحة ودقة الفيديو المُسرب عن جرائم الحرب التي يرتكبها الجيش المصري بالقتل خارج إطار القانون".

ودعت منظمة "هيومن رايتس ووتش" الدول التي تقدم الأسلحة والعتاد والتدريب للجيش المصري أن تجمد هذه المساعدات، طالما القوات المسلحة المصرية مستمرة في تحمل مسؤولية انتهاكات متفشية وجسيمة لحقوق الإنسان، مؤكدة أن القانون الدولي يلزم مصر بالقبض على المسؤولين عن أعمال القتل هذه ومحاسبتهم

وأكدت منظمة العفو الدولية صحة تسريب "مكملين"، قائلة إنها أجرت تحليلا لمقطع الفيديو وتأكدت من صحته، معتبرة أنه "يعطي لمحة عن الانتهاكات المستترة التي يرتكبها الجيش في شمال سيناء".

وقالت عزام إن "هذا التوثيق المستقل إذ يؤكد على مسؤولية المجلس الأعلى للقوات المسلحة وقادة الجيش المصري عن هذه الجرائم بالذات، ويدل على أن هذا الجيش وهذه القيادات التي على رأسها قائد الانقلاب مسؤولون جميعا عن جرائم القتل المرتكبة مع سابق الإصرار سواء مجزرة رابعة أو غيرها من المجازر البشعة التي لا يقرها أي عرف أو قانون دولي أو حتى محلي".

وأوضحت "عزام" أن استمرار جرائم التصفية في المنازل أو السجون أو غيرها من الأماكن على نفس هذا النهج البشع وغير المتصور تصبح جرائم العسكر هي جرائم حرب يجب أن يُحاسبوا عليها أمام المحاكم الدولية، لأنها جزء من سياسة ممنهجة للقتل والإرهاب، مؤكدة أن "أصبح الاتهام موجه إلى نفس هذه المنظومة العسكرية المستهترّة بكل القوانين والأعراف الدولية والمحلية بقتل المسيحيين في عمليات تفجير الكنائس".

وشدّدت رئيسة المجلس الثوري المصري على أن قادة المؤسسة العسكرية بزعماء عبد الفتاح السيسي "هم المسؤول الأول عن جميع الانتهاكات التي تحدث في كافة أنحاء مصر، سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، وبالتالي فهم يتحملون المسؤولية الكاملة عن تلك الجرائم، ولا بد من محاسبتهم عليها، ولهذا يجب على كل دول العالم الداعمة لهم أن يوقفوا هذا الدعم بصوره المختلفة، لأن هذا الدعم يُسوغ لهم ويبرر ارتكاب المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان".

ودعا المجلس الثوري كافة أطراف الشعب المصري إلى "الوقوف ضد عصاة العسكر، التي سعت في أرض مصر فسادا وظلما، لإيقاف تلك الجرائم التي ترتكب في حق الشعب والوطن"، مؤكدا أن "الثورة الشاملة هي الطريق الوحيد والأمثل لاقتلاع تلك العصاة المجرمة واسترداد الوطن والحفاظ على مقدراته وحياة أبنائه".

وقال: "تؤكد تلك الجريمة (سيناء) تورط الجيش المصري تحت إدارة عصاة السطو المسلح المغتصبة للسلطة منذ انقلاب تموز/ يوليو 2013 في كل جرائم القتل والاعتداء والتعذيب والاعتقال والاختطاف والاختفاء القسري التي حدثت خلال تلك الفترة، بما في ذلك تورطهم في الاعتداء على المساجد والكنائس لخلق حالة من الفوضى والاحتراب المجتمعي حتى يستقر لهم السيطرة على الشعب المصري بدافع التخريب والإرهاب".

وأكد - في بيان له أمس- أن "هذه الجريمة الشنعاء تضاف إلى جرائم عسكر الانقلاب، والتي لم تتوقف منذ ثورة يناير وحتى الآن بحق الشعب المصري"، لافتا إلى أن "ما حدث في سيناء يعد من جرائم الحرب التي يُعاقب عليها القانون الدولي".